المجلة العلمية لكلية التربية / جامعة سرت/المجلد (5) العدد (2)
Faculty of Education journal / Sirte University (Vol (5) No (2))
Doi (10.37375/foej.v5i2.4222)
ISSN : 3740-2791
2026/07/05

البيئة والعدالة الاجتماعية: دراسة في توزيع المخاطر البيئية على المجتمعات المهمشة

حسن علي ميلاد فرج – قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية–كلية الآداب– جامعة سرت –ليبيا
hamft8@yahoo.com

الملخّص

تتناول هذه الورقة البحثية قضية العدالة البيئية من خلال تحليل توزيع المخاطر البيئية غير المتكافئ على المجتمعات المهمشة، مركزة على التفاعل بين العوامل الاجتماعية والسياسية والبيئية التي ترسخ هذا التوزيع، ينطلق البحث من إشكالية الفجوة بين المبادئ النظرية للعدالة البيئية والواقع الميداني، حيث تتركز الأعباء البيئية – كالتلوث الصناعي، النفايات الخطرة، وتدهور جودة المياه والهواء بشكل غير متناسب في المناطق التي تسكنها فئات ضعيفة اقتصادياً واجتماعياً وعرقياً. اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال مراجعة منهجية للأدبيات والدراسات السابقة والتقارير الميدانية. وأظهر التحليل أن التوزيع غير العادل للمخاطر البيئية ليس ظاهرة عشوائية، بل هو نتاج لآليات بنيوية تشمل السياسات التخطيطية المتحيزة، وضعف إنفاذ التشريعات البيئية في المناطق المهمشة، وغياب المشاركة المجتمعية الفعّالة في صنع القرار البيئي. كما كشفت الدراسة أن العدالة البيئية تتجلى في ثلاثة أبعاد مترابطة: التوزيعي (توزيع الأعباء والفوائد)، الإجرائي (المشاركة في القرار)، والاعترافي (احترام الهويات الثقافية)، وغياب أي من هذه الأبعاد يعمق من هشاشة المجتمعات المتأثرة، وتؤكد النتائج أن معالجة الظلم البيئي تتطلب تحولًا جوهريًا في نماذج الحوكمة البيئية لضمان الإنصاف في توزيع المخاطر والمشاركة في اتخاذ القرارات.

الكلمات المفتاحية

العدالة البيئية، التهميش الاجتماعي، المخاطر البيئية، السياسات التخطيطية، فجوة الإنفاذ.

Environment and social justice
A study in the distribution of environmental risks to marginalized communities

Hasan Ali Milad Faeaj- Department of sociology and social work Faculty of Arts- Sirte University-libya

Abstract

This paper examines environmental justice through an analysis of the unequal distribution of environmental risks on marginalized communities, focusing on the interplay of social, political, and environmental factors that perpetuate this disparity. The research addresses the gap between theoretical principles of environmental justice and field realities, where environmental burdens—such as industrial pollution, hazardous waste sites, and degraded air and water quality—are disproportionately concentrated in areas inhabited by economically, socially, and ethnically vulnerable populations. Adopting a descriptive-analytical approach, the study conducts a systematic review of academic literature, previous studies, and field reports. The analysis reveals that the unequal distribution of environmental risks is not accidental but results from structural mechanisms including biased urban planning policies, weak enforcement of environmental regulations in marginalized areas, and the absence of effective community participation in environmental decision-making. Furthermore, the study identifies three interconnected dimensions of environmental justice: distributive (fair allocation of burdens and benefits), procedural (meaningful participation in decision-making), and recognitional (respect for cultural identities). The absence of any dimension deepens community vulnerability. Findings confirm that addressing environmental injustice requires fundamental transformation in environmental governance models to ensure equitable risk distribution and inclusive participation in decision-making processes.

Keywords

Environmental justice, social marginalizatio, environmental risks, planning policies, enforcement gap.

المجلة العلمية لكلية التربية / جامعة سرت/ المجلد (5) العدد (2)
Faculty of Education journal / Sirte University (Vol (5) No (2))
Doi (10.37375/foej.v5i2.4222)
ISSN : 3740-2791
2026/07/05

المقدمة:

تتقاطع القضايا البيئية اليوم مع ملفات العدالة الاجتماعية بطرق جعلت من العلاقة بين البيئة والمجتمع موضوعاً مركزياً في النقاشات العلمية والسياسية، فنحن نواجه ظاهرة أعمق من تدهور المواد أو تلوث الهواء والماء تتعلق بكيفية توزيع أعباء هذه المشكلات وفوائد الحلول بين فئات المجتمع المختلفة. كثيراً ما تقع الأعباء الأشد على عاتق الفئات الهشة والمهمّشة سواء كانت مجتمعات ريفية، أحياء حضرية فقيرة، أو مجموعات عرقية واجتماعية محددة بينما تستفيد قطاعات أخرى من خدمات بيئية وتحسينات لا تصل للأوليات بنفس القدر. (صبرينة، 2022)

وهذا التوزيع غير المتكافئ للمخاطر والفوائد يطرح تساؤلات من يتحمّل أعباء التلوث؟ من يشارك في قرارات وضع المنشآت الصناعية أو مواقع التخلص من النفايات؟ وهل يتم الاعتراف بهويات وحقوق تلك المجتمعات حين تصمم السياسات البيئية؟ الإجابة عن هذه الأسئلة تتطلب إطار تحليلي للتأثيرات البيئية البحتة إلى دراسة الأبعاد التوزيعية والإجرائية والاعترافية للعدالة البيئية، أي البعد الذي يهتم بكيفية توزيع المخاطر والموارد، وبإمكانية المشاركة الفعلية في صنع القرار، وبالاعتراف الاجتماعي والثقافي بالمجتمعات المتأثرة. (سميشونيان، 2022)

وتظهر التقارير والدراسات المحلية أن المخاطر البيئية لا توزع بالتساوي داخل البلدان؛ فمشكلات مثل تراكم النفايات الصناعية، تلوث المياه، والحفر والتصدع البيئي تتركز أحياناً في مناطق تفتقر للحوكمة الرشيدة أو في مناطق تصنف كمهمشة اقتصادياً واجتماعياً، مما يولد آثاراً صحية واجتماعية واقتصادية متواصلة على سكانها، تكشف عن تداخل بين ضعف المشاركة السياسية، نقص الوصول إلى خدمات أساسية، وانعدام الاعتراف الاجتماعي الذي يعمّق من هشاشة تلك المجتمعات أمام الأخطار البيئية. (المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، 2024)

لذلك تهدف هذه الورقة إلى رصد وتحليل آليات توزيع المخاطر البيئية على المجتمعات المهمّشة، مع التركيز على ثلاثة محاور مترابطة كيف توزع الأعباء والفوائد البيئية داخل الحيز الترابي؛ مدى تمكين المجتمعات من المشاركة الفعلية في مسارات صنع القرار البيئي؛ ودرجة الاعتراف بالحقوق والهويات الثقافية لتلك المجتمعات في سياسات التخطيط والبيئة.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في الفجوة بين المبادئ النظرية للعدالة البيئية والواقع الميداني، حيث تستمر سياسات التخطيط العمراني والصناعي، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، في تركيز المخاطر البيئية في جيوب سكانية تعاني أصلاً من التهميش الاجتماعي والاقتصادي، وهذا التوزيع الغير العادل يرسخ دوائر الفقر والمرض، ويحرمها من حقها الأساسي في بيئة صحية وآمنة.

تساؤلات البحث:

- كيف يتجلى الظلم البيئي في توزيع المخاطر البيئية على المجتمعات المهمشة، وما العوامل الاجتماعية والسياسية التي تُرسّخ هذا التوزيع غير العادل؟

التساؤلات البحث الفرعية:

- ما هي أبرز المخاطر البيئية التي تتعرض لها المجتمعات المهمشة في السياق المدروس؟
- هل هناك علاقة بين مستوى التهميش الاجتماعي والاقتصادي ودرجة التعرض للمخاطر البيئية؟
- ما هي آليات صنع القرار البيئي السائدة، وما مدى مشاركة المجتمعات المهمشة فيها؟

أهداف البحث:

1. تحليل أنماط توزيع المخاطر البيئية الرئيسية (مثل تلوث الهواء

ISSN : 3740-2791
2026/07/05

والماء، مواقع النفايات الخطرة) على المجتمعات المهمشة.

2. استكشاف العلاقة بين مؤشرات التهميش الاجتماعي (الدخل، التعليم، الانتماء العرقي/الديني، الموقع الجغرافي) ومستوى التعرض للمخاطر البيئية.

3. تقييم مدى مشاركة هذه المجتمعات في صنع القرار البيئي الذي يؤثر على حياتها.

أهمية البحث:

- إثراء الأدبيات العربية حول مفهوم العدالة البيئية وتطبيقه في سياقات التهميش المحلي.
- تقديم أدلة مبنية على تحليل منهجي قد تساهم في تصميم سياسات بيئية أكثر إنصافاً وفعالية.
- إعطاء صوت للمجتمعات المتأثرة وتسليط الضوء على معاناتها غير المرئية، مما قد يحفز العمل المدني والمؤسسي لمعالجتها.

منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي والتحليلي، حيث أجرى الباحث مراجعة منهجية للدراسات الأكاديمية، التقارير الرسمية، والوثائق السياساتية ذات الصلة بموضوع العدالة البيئية وتوزيع المخاطر، وتم تحليل هذه المصادر من خلال الإطار النظري للعدالة البيئية متعددة الأبعاد (التوزيعية، الإجرائية، والاعترافية) لاستخلاص الأنماط، الفجوات، والديناميكيات الهيكلية التي تفسر تركز المخاطر البيئية على المجتمعات المهمشة.

الدراسات السابقة:

دراسة لجنة العدالة العرقية التابعة لكنيسة المسيح المتحدة (1987) أول بحث وطني يوثق العلاقة بين العنصرية البيئية وتوزيع المخاطر، حيث كانت دراسة تحليلية كمية استندت إلى بيانات جغرافية وديموغرافية من 413 موقعًا لنفايات خطرة عبر الولايات المتحدة، وأظهرت أن العِرق كان العامل التنبؤي الأقوى – أكثر من الدخل أو الموقع الجغرافي – في تحديد قرب المجتمعات من هذه المواقع، إذ تتركز المرافق بنسبة عالية في مناطق ذات أغلبية من السود أو الأقليات العرقية، مما دفع الباحثين إلى التوصية بإعادة هيكلة السياسات البيئية الفيدرالية لضمان الإنصاف العرقي، واعتماد مبدأ "العدالة البيئية" في منح التراخيص، وتمكين المجتمعات المحلية من حق الاعتراض والمشاركة في قرارات التخطيط الصناعي.

دراسة روبرت د. بولارد (1990) هدفت الدراسة إلى توسيع مفهوم العدالة البيئية ليشمل البعد المؤسسي والسياسي للتهميش، حيث اعتمدت على تحليل نوعي لحالات ميدانية متعددة في جنوب الولايات المتحدة شملت مجتمعات سوداء فقيرة، وكشفت أن سياسات التخطيط العمراني والصناعي كانت تطبق بشكل تمييزي منهجي ضد هذه المجتمعات، حتى عند توفر بدائل أقل ضرراً، وهو ما أدّى إلى تحميلها عبءً بيئياً غير متناسب؛ ومن ثم أوصى الباحث بضرورة إشراك هذه المجتمعات في صنع القرار البيئي، وتطوير تشريعات وطنية تجرّم "العنصرية البيئية"، وتعزيز الشفافية في عمليات التقييم البيئي.

دراسة كلايتون وآخرون (2016) هدفت الدراسة إلى التركيز على البعد النفسي والاجتماعي للظلم البيئي في سياق الكوارث المناخية، حيث حللت استجابات 1,200 شخص من مجتمعات ساحلية مهمشة في الولايات المتحدة بعد إعصار ساندي، وكشفت أن السكان ذوي الدخل المنخفض والأقليات العرقية عانوا ليس فقط من أضرار مادية أكبر، بل أيضاً من ضعف الدعم الحكومي وتأخر المساعدات، مما زاد من شعورهم بالاستبعاد والغضب؛ ومن ثم أوصت الدراسة بضرورة دمج العدالة الاجتماعية في خطط الطوارئ المناخية، وضمان وصول المساعدات بشكل عادل وسريع، وبناء قدرات المجتمعات المهمشة على الصمود.

المجلة العلمية لكلية التربية / جامعة سرت/ المجلد (5) العدد (2)
Faculty of Education journal / Sirte University (Vol (5) No (2))
Doi (10.37375/foej.v5i2.4222)
ISSN : 3740-2791
2026/07/05

المبحث الأول: مفهوم العدالة البيئية وأبعاده المتعددة

الأصول التاريخية لحركة العدالة البيئية:

ترجع أصول حركة العدالة البيئية الحديثة في المقام الأول إلى الولايات المتحدة في أواخر القرن العشرين، حيث نشأت كرد فعل جماهيري واجتماعي ضد التوزيع غير المتكافئ للمخاطر البيئية بين السكان وفقًا للعرق والدخل، يعد احتجاج مقاطعة وارن في كارولينا الشمالية عام 1982 ضد إنشاء موقع مدفن للنفايات السامة في مجتمع ذي أغلبية سكانية سوداء من أبرز المحطات التي حفزت هذا التيار، إذ أظهر بصورة واضحة استهداف المجتمعات ذات الدخل المنخفض والأقليات العرقية لمواقع النفايات والتلوث، مما أدى إلى بلورة مصطلحات مثل "العنصرية البيئية" وربط التلوث بالتمييز الاجتماعي والاقتصادي.(Arney, 2025)

ويرتبط تأسيس الحركة أيضًا بسياقات تاريخية أوسع تمتد إلى نشاطات الحقوق المدنية في الستينيات والسبعينيات، حيث بدأت مجموعات من الأقليات العرقية والمزارعين والمنظمات القانونية في معارضة ممارسات تمييزية تتعلق بالمبيدات والملوثات، إضافة إلى تطور التقارير البحثية التي أكدت التمثيل غير المتناسب للمجتمعات المهمشة قرب مواقع التلوث الخطير. (American Environmental Justice. (n.d)) .

وتطورت الحركة لتشمل جهوداً مؤسسية وسياسية؛ فقد انعقد القمة الوطنية الأولى لقادة البيئية للأشخاص الملونين عام 1991 والتي أنتجت مبادئ أساسية للحركة، كما تم إدراج العدالة البيئية في السياسات الفدرالية الأمريكية، مثل الأمر التنفيذي 12898 عام 1994 الذي وجه الوكالات الفدرالية الأمريكية للتعامل مع الآثار البيئية غير المتكافئة على المجتمعات الضعيفة. (Skelton & Miller, 2025)

كما تؤكد الدراسات أن الحركة البيئية في العالم العربي بدأت تتشكل في العقود الأخيرة مستلهمة من التطلعات الدولية والناشئة في سياق الحقوق الاجتماعية والتنمية المستدامة، وتهدف إلى إدراج مبادئ العدالة والتوزيع العادل للأعباء البيئية ضمن التنظيم القانوني والسياسي والاقتصادي. وقد ربطت بعض الدراسات هذا المفهوم بدعوات للمساواة في الوصول إلى بيئة صحية وموارد طبيعية نظيفة، معتبرة أن العدالة البيئية ترتبط بحقوق المواطنين في سلامة بيئتهم وحقهم في المشاركة في صنع القرارات المتعلقة بالموارد والبيئة، وهو ما يعكس تطورًا مفاهيميًا لفكرة العدالة البيئية في السياق الاجتماعي والسياسي العربي، وتعد حركة العدالة البيئية واحدة من الحركات الاجتماعية والسياسية الحديثة التي نشأت كرد فعل على التوزيع غير العادل للأعباء البيئية بين المجتمعات المختلفة، لا سيما تلك التي تعيش في فقر أو تهميش، وتجمع بين حماية البيئة وحقوق الإنسان في إطار شامل يعالج عدم المساواة في التوزيع والإدماج والمشاركة في صنع القرار. يظهر التحليل النظري أن الحركة تشكلت نتيجة إدراك مفاده أن بعض الجماعات وخاصة الفقراء والأقليات يتحملون نصيباً غير متناسب من المخاطر البيئية والتلوث دون تمتعهم بالمنافع الاقتصادية أو التأثير على السياسات البيئية، مما يحتم النظر إلى العدالة البيئية باعتبارها امتدادًا لمبدأ العدالة الاجتماعية في سياق بيئي معاصر. (صبرينة، 2022)

التعريفات الأساسية للعدالة البيئية:

تم تعريف العدالة البيئية بشكل محدد ورسمي فقد كان بواسطة مكتب الحالة البيئية التابع للوكالة الأمريكية لحماية البيئة (EPA) بأنها "المعاملة العادلة والمشاركة الفعالة والمجنية الجميع الناس بغض النظر عن العرق أو اللون أو الأصل القومي أو الدخل فيما يتعلق بتطوير وتنفيذ وإنفاذ القوانين واللوائح والسياسات البيئية ويشمل هذا التعريف الرسمي جوانب العدالة الإجرائية، ويؤكد على مشاركة الجمهور في صنع القرارات البيئية وتوزيع النتائج البيئية". (United States

ISSN : 3740-2791
2026/07/05

Environmental Protection Agency, 2023).

ويرى الباحث Robert D. Bullard أن العدالة البيئية تعني "ضمان التوزيع العادل للمخاطر البيئية والموارد البيئية، مع مشاركة جميع الفئات الاجتماعية في صنع القرارات المتعلقة بالبيئة والسياسات البيئية". (Bullard, 1990).

كما يوضح Schlosberg أن العدالة البيئية تتضمن عدة أبعاد رئيسية، أهمها العدالة التوزيعية والعدالة الإجرائية والاعتراف بحقوق المجتمعات المختلفة. (Schlosberg, 2007).

الأبعاد الرئيسية للعدالة البيئية:

إن مبدأ العدالة البيئية الرئيسي يركز على فهم الكيفية التي تتوزع بها الأعباء والفوائد البيئية داخل المجتمع، وكذلك على مدى مشاركة الفئات المختلفة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالبيئة، وتشير الأدبيات الحديثة إلى أن العدالة البيئية تشمل أيضاً أبعاداً متعددة تتعلق بالمشاركة والاعتراف بالهويات الثقافية والاجتماعية للمجتمعات المتأثرة بالقضايا البيئية، وفي هذا السياق يتضح أن العدالة البيئية تقوم على ثلاثة أبعاد رئيسية هي:

البعد التوزيعي: عدالة توزيع الأعباء والفوائد البيئية:

تشير العدالة التوزيعية في السياق البيئي إلى التوزيع المنصف للأعباء والفوائد المرتبطة بالأنشطة البيئية، وتشمل الأعباء الآثار السلبية الناتجة عن الأنشطة الصناعية الملوِّثة أو الصناعات التي قد تؤثر في الصحة العامة، في حين تتمثل الفوائد البيئية في الخدمات التي توفرها برامج القطاعين العام والخاص مثل إنشاء الحدائق، وتطوير شبكات المواصلات العامة، وتوفير المياه الصالحة للشرب، وشبكات التطهير والصرف الصحي. ومن هذا المنطلق، تشكّل دراسة الآثار البيئية والسوسيو–اقتصادية للتجهيزات الهيدروزراعية المهيكلة للأودية والمجاري المائية إطارًا مناسبًا لتحليل هذا النوع من العدالة البيئية. (المولودي، المحرزي،2022، ص12) .

البعد الإجرائي: الحق في المشاركة والتمثيل في صنع القرار البيئي:

تشير العدالة الإجرائية إلى الكيفية التي يتم من خلالها اتخاذ القرارات البيئية بما يضمن الإنصاف بين مختلف الفئات الاجتماعية، ويتطلب ذلك تطوير آليات أكثر شفافية وتشاركية في صنع القرار، إضافة إلى تمكين الفئات المحرومة من قدرات قانونية وتقنية أكبر، وضمان وصول جميع الأفراد على قدم المساواة إلى عمليات اتخاذ القرار ومساراته.

ومع ذلك يوجد نقاش في الأدبيات حول ما إذا كان هذا البعد ينبغي اعتباره بعدًا مستقلاً من أبعاد العدالة أو مجرد عامل محدد لعدالة التوزيع، وقد ذهب كل من شلوسبرج وكوهن إلى اعتبار العدالة الإجرائية بعداً متميزاً؛ لأن المشاركة في صنع القرار تعد قيمة بحد ذاتها، حيث ينظر إليها غالباً باعتبارها حقاً من حقوق العدالة الاجتماعية. (Kuehn, 2003)

البعد الاعترافي: احترام الهويات الثقافية وخصوصية المجتمعات المتأثرة:

ترتبط العدالة الاعترافية بمفهوم العدالة الاجتماعية، والتي تعني في المقام الأول أن يتمتع أفراد المجتمع كافة، بغض النظر عن انتماءاتهم الاجتماعية، بالموارد والقدرات الكافية التي تمكنهم من العيش بكرامة. كما تفترض أن تظل الفئات الأكثر امتيازاً مسؤولة أمام المجتمع عن كيفية استخدام مزاياها.

وفي هذا السياق يرى الباحث كوهن أن العدالة البيئية تمثل تلاقي بين حركة العدالة الاجتماعية والإيكولوجيا، إذ تدمج القضايا البيئية ضمن إطار أوسع يهتم بالعدالة الاجتماعية والعرقية والاقتصادية وبذلك تساهم العدالة الاجتماعية في بيان تأثير السياسات أو العوامل المرتبطة بالعرق أو الطبقة الاجتماعية في جودة الحياة داخل المجال الترابي.

المجلة العلمية لكلية التربية / جامعة سرت/ المجلد (5) العدد (2)
Faculty of Education journal / Sirte University (Vol (5) No (2))
Doi (10.37375/foej.v5i2.4222)
ISSN : 3740-2791
2026/07/05

وقد تناول شلوسبرج مفهوم عدالة الاعتراف مشيراً إلى أن بعض الأفراد قد يتعرضون للهيمنة أو التهميش لأسباب تعسفية ترتبط بالجنس أو اللون أو المعتقدات (Schlosberg 2007,). وتتقاطع هذه الرؤية مع طرح نانسي فريزر التي ترى أن غياب الاعتراف يؤدي إلى أشكال من التمييز يتم فيها اعتبار بعض الأفراد أقل مكانة من غيرهم داخل المجتمع. (Fraser, 2004, pp. 152-164)

وعلى المستوى العملي تتخذ العدالة الاجتماعية وخاصة عدالة الاعتراف شكلين رئيسيين يتمثل الأول في الإقرار بأن العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية قد تكون مسؤولة عن تعرض بعض المجتمعات، مثل الأقليات العرقية أو الفئات ذات الدخل المنخفض، لمخاطر بيئية أكبر من غيرها، كما قد يرتبط ذلك بوجود مشكلات أخرى في المجال الترابي مثل ضعف السكن، وقلة فرص العمل، وتدني مستوى الخدمات التعليمية. أما الشكل الثاني فيرتبط بوجود منشآت أو أنشطة غير مرغوب فيها بيئياً قد تهدد صحة السكان المحليين وتؤثر في راحتهم، وغالباً ما توفر هذه المنشآت عوائد اقتصادية محدودة، في حين تترك آثاراً سلبية على جودة الحياة وإمكانات التنمية وعلى مواقف المجتمعات المحلية تجاه بيئتها. (المولودي، المحرزي، 2022، ص13)

المبحث الثاني: مفهوم التهميش الاجتماعي وخصائص المجتمعات المهمشة

تعريف التهميش الاجتماعي:

يعرف التهميش الاجتماعي بأنه حالة يعجز فيها المجتمع عن تمكين جميع أفراده من تفعيل قدراتهم ومواهبهم وطاقاتهم بصورة تسمح لهم بتحقيق ذواتهم والمساهمة الفاعلة في الحياة الاجتماعية. (قوندي، 2016، ص182) كما ينظر إليه محمد عاطف على أنه حرمان الفرد من التفاعل الاجتماعي السليم والملائم؛ إذ لا يقتصر الاستبعاد الاجتماعي على إخراج الفرد من جماعة أو علاقة اجتماعية فحسب، بل يشمل أيضاً حرمانه من أداء أدوار اجتماعية أو من إقامة شبكة علاقات مناسبة داخل المجتمع. (عاطف، 2006، ص350)

ويشير بعض الباحثين إلى أن التهميش يمثل حالة من تفكك الروابط الاجتماعية، الأمر الذي يضع الفرد في وضع غير متكافئ مقارنة بغيره، ويؤدي إلى المساس بحقوقه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كما يحد من مشاركته كعنصر فاعل في المجتمع. (سلاطنية، بن تركي، 2012، ص14)

وفي السياق نفسه يرى Duncan Gallie أن التهميش أو الاستبعاد الاجتماعي يعبر عن شعور الفرد بالاستثناء من الحياة الاجتماعية الكاملة، وضعف قدرته على التحكم في ظروف حياته والموارد المتاحة له، إضافة إلى تراجع اهتمامه الإيجابي بحاضره ومستقبله كما ورد عند سلام الجنابي. (الجنابي ، 2014، ص17).

كما عرفه مصطفى عبد الجواد بأنه عملية تعيق المشاركة الكاملة للأفراد في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتحول دون ممارستهم لحقوقهم بصورة كاملة.(عبد الجواد، ، 2008، ص43) وفي سياق آخر تشير تهاني عبد الحسين إلى أن التهميش قد يتجلى في شعور بعض الفئات – مثل النساء – بقلة الاهتمام من قبل الآخرين، وضعف القدرة على التعبير عن الآراء والمعتقدات، إضافة إلى محدودية السيطرة على الموارد وتقدير الأدوار التي يقمن بها داخل المجتمع. (عبدالحسين، 2016م، ص 216)

مؤشرات التهميش:

تتعدد المؤشرات التي يمكن من خلالها التعرف على ظاهرة التهميش الاجتماعي داخل المجتمعات، ويعد كل من الفقر، وانخفاض المستوى التعليمي، والبطالة من أبرز هذه المؤشرات:

ISSN : 3740-2791
2026/07/05

1. **الفقر:** يعد من أهم المظاهر التي تعكس هشاشة الوضع الاجتماعي والاقتصادي للأفراد، حيث يؤدي ضعف الدخل وندرة الموارد إلى محدودية فرص الحصول على الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والسكن اللائق، مما يضعف قدرة الأفراد على الاندماج في المجتمع والمشاركة الفاعلة في الحياة الاجتماعية. (أحمد، علي،2024)

2. **انخفاض مستوى التعليم:** كما يمثل أحد المؤشرات الأساسية للتهميش الاجتماعي إذ يؤدي ضعف التحصيل العلمي إلى تقليص فرص العمل والارتقاء الاجتماعي، ويحد من قدرة الأفراد على تحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية ويرتبط ضعف التعليم في كثير من الأحيان بظروف الفقر والحرمان، مما يؤدي إلى إعادة إنتاج التهميش عبر الأجيال (بومعراف، 2025م، ص41) .

3. **البطالة:** فتعد من المؤشرات المهمة للتهميش حيث تؤدي إلى إقصاء الأفراد عن سوق العمل وتحد من قدرتهم على تحقيق الاستقلال الاقتصادي والمشاركة الاجتماعية، كما قد تترتب عليها آثار اجتماعية ونفسية متعددة تزيد من إحساس الفرد بالعزلة والتهميش داخل المجتمع. (الحمزة، عبد الفتاح، 2024، ص42)

التهميش الجغرافي:

يشير التهميش الجغرافي إلى الحالة التي يسهم فيها الموقع المكاني لبعض المجتمعات في عزلتها عن مراكز النشاط الاقتصادي والخدمات الأساسية، مما يحد من قدرتها على التنقل والتواصل مع العالم الخارجي. وغالباً ما يؤدي هذا النوع من التهميش إلى حرمان بعض المناطق من الخدمات العامة والبنية التحتية والفرص التنموية، الأمر الذي ينعكس سلبًا على مستوى معيشة السكان.

كما أن طبيعة الموقع سواء كان ريفياً أو حضرياً هامشياً، أو في مستوطنات عشوائية وأحياء فقيرة، قد تزيد من حدة هذا التهميش، خاصة في ظل التوزيع غير المتكافئ لمكتسبات التنمية، سواء فيما يتعلق بجودة البنية التحتية أو بإمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية والفرص الاقتصادية (عدلي ، 2024، ص13).

وتشير بعض الدراسات إلى أن التهميش الجغرافي يرتبط أيضًا بدرجة اندماج المناطق في شبكات التنمية الوطنية، حيث تعاني المناطق الطرفية أو البعيدة عن المراكز الحضرية غالبًا من ضعف الاستثمارات والخدمات التعليمية والصحية وفرص العمل، مما يعمّق الفوارق المجالية بين الأقاليم المختلفة ويؤدي إلى استمرار مظاهر عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية بين السكان. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2016).

التهميش على أساس الهوية:

يشير التهميش على أساس الهوية إلى أشكال الإقصاء الاجتماعي التي يتعرض لها الأفراد نتيجة خصائص مرتبطة بهويتهم مثل العرق أو الجنس أو الطبقة الاجتماعية، حيث تؤدي هذه العوامل إلى تفاوت في فرص الوصول إلى الموارد والخدمات والمشاركة في الحياة الاجتماعية. (بومعراف، العيد، 2025، ص37)

1. **التهميش على أساس العرق:** يتعرض بعض الأفراد للتمييز أو المعاملة غير العادلة بسبب لون بشرتهم أو أصولهم العرقية، الأمر الذي قد ينعكس سلباً على أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية. وغالباً ما يعيش هؤلاء الأفراد في ظروف اقتصادية صعبة، ويواجهون صعوبات في الحصول على فرص التعليم والعمل، إضافة إلى احتمال تعرضهم لضعف الاندماج الاجتماعي واضطراب العلاقات داخل المجتمع.

2. **التهميش القائم على الجنس:** فيرتبط بحالات عدم المساواة بين الرجال والنساء في العديد من المجالات الاجتماعية

ISSN : 3740-2791
2026/07/05

والاقتصادية، إذ تواجه النساء في كثير من الأحيان تحديات أكبر في سوق العمل وفي الحياة الأسرية، وقد يتعرضن لقيود تحد من حصولهن على الفرص والحقوق المتكافئة، وقد أسهمت هذه الأوضاع في ظهور الحركات النسوية التي سعت إلى الدفاع عن حقوق المرأة وتعزيز مكانتها في المجتمع والمطالبة بالمساواة في الفرص والحقوق.

3. **التهميش المرتبط بالطبقة الاجتماعية:** فإن الطبقة تعد أحد أشكال التقسيم الاجتماعي الذي يعتمد على مستوى الدخل والثروة والمكانة الاجتماعية. وقد يؤدي هذا التقسيم إلى اتساع الفجوات بين فئات المجتمع المختلفة، حيث يصبح الوصول إلى الفرص والخدمات الأساسية محدوداً لدى بعض الأفراد، وغالباً ما يواجه أفراد الطبقات الفقيرة صعوبات في الحصول على تعليم جيد، ورعاية صحية مناسبة، وفرص عمل ملائمة، كما تقل قدرتهم على المشاركة الفاعلة في صنع القرار وتحسين أوضاعهم المعيشية. (بومعراف، العيد، 2025، ص37) .

التفاعل بين أشكال التهميش المتعددة:

لا يظهر التهميش الاجتماعي في الواقع بصورة منفصلة أو في شكل واحد فقط، بل غالباً ما يتجسد من خلال تداخل عدة أشكال من التهميش التي تتفاعل فيما بينها وتعزز آثار بعضها البعض، فالفرد أو الجماعة قد يتعرضون في الوقت نفسه لتهميش اقتصادي نتيجة الفقر أو البطالة، وتهميش تعليمي بسبب ضعف فرص الحصول على التعليم الجيد، إضافة إلى التهميش الجغرافي الناتج عن العيش في مناطق نائية أو محرومة من الخدمات الأساسية ويؤدي هذا التفاعل بين أشكال التهميش المختلفة إلى تعميق حالة الإقصاء الاجتماعي وإضعاف قدرة الأفراد على المشاركة الفاعلة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وتشير الدراسات الاجتماعية إلى أن هذه الأبعاد المتداخلة للتهميش قد تؤدي إلى ما يعرف بتراكم الحرمان، حيث تتداخل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والمجالية لتنتج مستويات أعلى من عدم المساواة داخل المجتمع. ويوضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن الفقر، وضعف التعليم، والبطالة، والتفاوتات المجالية تعد من العوامل المتشابكة التي تعزز من ظاهرة التهميش وتحد من فرص الأفراد في الوصول إلى الموارد والخدمات الأساسية، وبذلك يصبح فهم التهميش الاجتماعي أكثر دقة عند دراسته باعتباره ظاهرة متعددة الأبعاد، تتداخل فيها العوامل الاقتصادية والاجتماعية والمكانية لتشكل منظومة معقدة من الإقصاء وعدم المساواة. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2016)

المبحث الثالث: المخاطر البيئية وآليات توزيعها غير العادل

تصنيف المخاطر البيئية:

المخاطر البيئية هي أي تغير كيميائي أو فيزيائي يطرأ على مكونات البيئة الحيوية (كالكائنات الحية) وغير الحيوية (كالماء والتربة والهواء)، ويتجاوز الحدود الطبيعية للتذبذب في هذه المكونات، مما يؤدي إلى اختلال التوازن البيئي. وتنشأ هذه المخاطر من تفاعل عوامل متعددة تشمل الأنشطة البشرية، والظروف الاقتصادية، والظواهر البيولوجية والطبيعية، وتظهر بأشكال متنوعة تتفاوت في طبيعتها وشدتها ولتوضيح هذه المخاطر يمكن تصنيفها إلى عدة معايير أبرزها ما يلي(ها، شليجر، 2022):

أولاً: التصنيف وفق طبيعة المصدر:

- **المخاطر البيولوجية:** وهي تلك الناتجة عن الكائنات الحية المسببة للأمراض، مثل البكتيريا (الكوليرا، السل)، الفيروسات (الإيبولا، فيروس نقص المناعة البشرية)، والطفيليات (البلهارسيا، الملاريا). وتنتشر هذه المخاطر بشكل خاص في المجتمعات التي تعاني من سوء الصرف الصحي وعدم توفر مياه شرب نظيفة.

ISSN : 3740-2791
2026/07/05

● **المخاطر الكيميائية:** تشمل المواد السامة التي تسبب ضررًا للكائنات الحية، مثل المعادن الثقيلة (الرصاص، الزئبق، الزرنيخ)، المبيدات الحشرية، المواد المسرطنة (الأسبستوس، الفورمالديهايد)، والملوثات العضوية الثابتة ثنائي الفينيل متعدد الكلور(PCBs)، ويمكن أن تتواجد هذه المواد في الهواء، والماء، والتربة، والغذاء.

● المخاطر الفيزيائية :تشير إلى الظواهر أو الظروف الفيزيائية الضارة، مثل الإشعاع (الرادون، الأشعة فوق البنفسجية)، الضوضاء العالية، الحرارة أو البرودة الشديدة، والانهيارات الأرضية، كما يصنف تلوث الهواء (الجسيمات الدقيقة) ضمن هذا النوع أحيانًا لطبيعته الفيزيائية.

ثانيًا: التصنيف وفق طبيعة النشاط البشري:

● المخاطر التقليدية: ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالفقر ونقص الخدمات الأساسية. وتشمل عدم كفاية إمدادات المياه النظيفة، وسوء الصرف الصحي، واستخدام الوقود الصلب (مثل الخشب والروث) للطهي في مواقد غير مهواة، مما يؤدي إلى تلوث الهواء الداخلي، وتتركز هذه المخاطر بشكل كبير في البلدان النامية والمجتمعات المهمشة داخلها.

● **المخاطر الحديثة:** هي نتاج التصنيع والتحضر والنمط الاستهلاكي الحديث. وتشمل تلوث الهواء في المناطق الحضرية (من عوادم السيارات والصناعات)، والتعرض للمواد الكيميائية الصناعية، والنفايات الخطرة، والمخاطر المرتبطة بتغير المناخ.

ثالثًا: التصنيف وفق طبيعة الحدث:

● **المخاطر المفاجئة:** مثل الفيضانات، والزلازل، والانفجارات الصناعية، والتي تسبب أضرارًا جسيمة على المدى القصير.

● **المخاطر التراكمية:** وهي تلك التي تنتج عن التعرض المستمر على المدى الطويل لمستويات منخفضة من الملوثات، مثل التسمم بالرصاص أو الزرنيخ من مياه الشرب، أو الإصابة بأمراض الجهاز التنفسي من تلوث الهواء المزمن. وغالبًا ما تكون آثار هذه المخاطر أكثر خفاءً ولكن لا تقل خطورة.

السياسات التخطيطية والصناعية كأداة لهندسة التوزيع غير العادل:

شكلت السياسات التخطيطية والصناعية أحد الآليات البنيوية الرئيسية التي أكدت على التوزيع غير العادل للمخاطر البيئية، حيث تستخدم قرارات التخطيط العمراني، وتحديد استخدامات الأراضي، ومنح التراخيص الصناعية، كأدوات غير معلنة لتوجيه الأنشطة عالية الخطورة نحو المناطق التي تسكنها المجتمعات المهمشة.

فكثيرا ما تم تصنيف الأحياء الفقيرة أو تلك التي تسكنها أقليات عرقية على أنها (مناطق مناسبة) للمنشآت الملوثة (مثل المصانع الثقيلة، مكبات النفايات، محطات معالجة الصرف) بناءً على معايير اقتصادية ضيقة تتجاهل البعد الاجتماعي والصحي، مثل انخفاض تكلفة الأراضي أو ضعف المقاومة المجتمعية المتوقعة.

وكشفت الدراسة التاريخية التي أجرتها لجنة العدالة العرقية التابعة لكنيسة المسيح المتحدة عام (1987م) أن 75% من مواقع النفايات الخطرة التجارية في الولايات المتحدة تقع في مجتمعات ذات أغلبية من الأقليات العرقية، رغم أن هذه المجتمعات تمثل نسبة أقل من السكان بشكل عام، مما يشير إلى أن قرارات التخطيط الصناعي لم تكن محايدة بل كانت متحيزة عرقياً. (United Church of Christ, Commission for Racial Justice, 1987).

وأظهرت الدراسة أن العرق كان العامل التنبؤي الأقوى لموقع هذه المرافق، أكثر من الدخل أو القيمة العقارية أو الكثافة السكانية وفي متابعة لهذه الدراسة بعد عشرين عاماً، وجد بولارد عام (2007) أن التفاوت استمر بل وتفاقم، حيث زادت نسبة الأقليات العرقية المقيمة قرب مواقع النفايات الخطرة من 24% في 1987 إلى 30% في 2007، مما يؤكد أن السياسات

المجلة العلمية لكلية التربية / جامعة سرت/ المجلد (5) العدد (2)
Faculty of Education journal / Sirte University (Vol (5) No (2))
Doi (10.37375/foej.v5i2.4222)
ISSN : 3740-2791
2026/07/05

التخطيطية لم تعالج الظلم التاريخي بل أعادت إنتاجه. (Bullard, Mohai, Saha, Wright, 2007).

ويشير بولارد (1990) إلى أن هذه الظاهرة ليست صدفة بل هي نتيجة "العنصرية البيئية المؤسسية" حيث تمنح التراخيص الصناعية في مناطق ضعيفة سياسياً واقتصادياً لأنها تفتقر إلى القدرة على المقاومة والاعتراض الفعال (Bullard, 1990).

وكذلك حالة منطقة قابس التونسية كيف أن قرارات التخطيط الصناعي المركزية أدت إلى تحميل مجتمعات محلية فقيرة عبئاً بيئياً غير متناسب، فمنذ ستينيات القرن الماضي ركزت الدولة التونسية على الصناعات الكيماوية الثقيلة (مثل مجمع قابس الصناعي لإنتاج الفوسفات) في هذه المنطقة الساحلية دون إجراء تقييم أثر بيئي يأخذ في الاعتبار كثافة السكان المحليين أو ضعفهم الاقتصادي وأسفر هذا التخطيط عن تلوث هائل للمياه الجوفية والهواء بالمعادن الثقيلة والفلورايد، مع تسجيل معدلات سرطان مرتفعة بشكل استثنائي بين السكان المحليين مقارنة بالمتوسط الوطني. (المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية, 2024).

وتكشف تقارير منظمات المجتمع المدني أن السكان المحليين ومعظمهم من الطبقات الفقيرة والعمال لم يشركوا في قرارات الترخيص الصناعي، وأن مقاومتهم المطلبية لعقود (مثل احتجاجات "نريد أن نتنفس" في 2019) قوبلت بقمع أمني بدلاً من معالجة جوهر الظلم البيئي. (Jadaliyya, 2021).

وهذا ما يؤكد أن العدالة البيئية تواجه تحديات بنيوية عالمية تتعلق بمركزية القرار التخطيطي وغياب آليات المشاركة المجتمعية الفعالة، مما يحول السياسات الصناعية والتخطيطية إلى أداة لإعادة إنتاج التفاوتات الاجتماعية عبر القنوات البيئية، حيث تتحمّل المجتمعات الأقل نفوذاً سياسياً واقتصادياً العبء الأكبر من المخاطر البيئية دون أن يكون لها دور في تشكيل القرارات التي تمس حياتها اليومية.

ضعف التشريعات البيئية وآليات الإنفاذ في المناطق المهمشة:

تكشف الأدلة التجريبية أن ضعف إنفاذ القوانين البيئية لا يطال جميع المجتمعات بالتساوي، بل يتركز بشكل غير متناسب في المناطق المأهولة بسكان منخفضي الدخل وأقليات عرقية، فدراسة ميكاتي وجدت أن وقت التفتيش الميداني على منشآت معالجة المياه الملوثة في الولايات المتحدة كان أقصر بنسبة 20–30% في المجتمعات ذات الدخل المنخفض مقارنة بالمجتمعات الغنية، حتى بعد ضبط المتغيرات الأخرى مثل حجم المنشأة ونوع الانتهاك (Mikati, Himes, Hu, Richmond, & Konisky, 2021).

وتشير دراسات سابقة إلى أن هذا التفاوت في الإنفاذ يمتد ليشمل قوانين تلوث الهواء، حيث تسجل معدلات أقل من المتابعة والغرامات في الأحياء ذات الأغلبية من السود أو اللاتينيين مقارنة بالأحياء البيضاء ذات الخصائص المماثلة. (Konisky, 2009).

ويكشف التقرير العالمي الأول لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة حول "سيادة القانون البيئي" (2019) أن ضعف الإنفاذ هو اتجاه عالمي يتفاقم في المجتمعات المهمشة بسبب عوامل متداخلة تشمل ضعف القدرات المؤسسية، وغياب التنسيق بين الجهات الحكومية، ومحدودية وصول السكان إلى المعلومات البيئية، وتقييد المشاركة المدنية. (United Nations Environment Programme (UNEP), 2019). ونتيجة لذلك تتحول التشريعات البيئية – حتى عندما تكون نصوصها قوية – إلى أدوات رمزية لا تحمي الفئات الأكثر هشاشة، مما يرسّخ "فجوة الإنفاذ (enforcement gap) التي تسمح باستمرار التعرض غير العادل للمخاطر البيئية دون مساءلة فعالة.

ومثل هذا النمط يتكرر في مصر حيث تفتقر الأحياء غير الرسمية (العشوائيات) التي يسكنها أكثر من 15 مليون شخص

المجلة العلمية لكلية التربية / جامعة سرت/ المجلد (5) العدد (2)
Faculty of Education journal / Sirte University (Vol (5) No (2))
Doi (10.37375/foej.v5i2.4222)
ISSN : 3740-2791
2026/07/05

إلى أبسط معايير البنية التحتية البيئية – كالصرف الصحي الآمن وإدارة النفايات – رغم وجود قوانين تنص على توفير هذه الخدمات، وذلك بسبب غياب الرقابة الفعّالة وضعف التمثيل السياسي للسكان. (البنك الدولي، 2013).

وفي جنوب العراق تظهر تقارير منظمة PAX الهولندية (2017) أن المجتمعات المحلية القريبة من حقول النفط في البصرة تعاني من تلوث شديد بالمياه والتربة نتيجة التسربات النفطية وحرق الغاز المصاحب، بينما تفتقر الجهات الرقابية إلى القدرة أو الإرادة على محاسبة الشركات النفطية سواء الوطنية أو الأجنبية مما يحول التشريعات البيئية إلى حبر على ورق. (PAX, 2017). وتشير هذه الأمثلة إلى أن ضعف الإنفاذ ينبع من هيمنة المصالح الاقتصادية والسياسية التي تهمش صحة وحقوق المجتمعات الأقل نفوذاً.

الخاتمة:

تؤكد هذه الورقة البحثية أن العلاقة بين البيئة والعدالة الاجتماعية جوهرية لفهم طبيعة التحديات البيئية المعاصرة، فالعدالة البيئية بوصفها امتداداً طبيعياً لمبادئ العدالة الاجتماعية، تبين أن التوزيع غير المتكافئ للمخاطر البيئية هو نتاج لعمليات بنيوية تتفاعل فيها السياسات التخطيطية، وضعف آليات الإنفاذ، وغياب المشاركة المجتمعية، مع عوامل التهميش المتعددة الاقتصادية، الجغرافية، والهوياتية.

ولعل ما يظهر من التحليل النظري هو أن فهم الظلم البيئي يتطلب تجاوز البعد التوزيعي الضيق، والنظر إلى العدالة كمنظومة مترابطة تشمل الإجراءات (كيف تتخذ القرارات؟) والاعتراف (هل تحترم هويات وخصوصيات المجتمعات المتأثرة؟).

وتشير التجارب الميدانية من قابس إلى البصرة إلى الأحياء غير الرسمية في المدن الكبرى إلى أن الفجوة بين التشريعات البيئية على الورق وواقع تطبيقها تظل واسعة، خاصة في المناطق التي تفتقر إلى النفوذ السياسي والقدرة على المطالبة بالحقوق، وهكذا فإن الحديث عن بيئة نظيفة ومستدامة لا يمكن أن ينفصل عن الحديث عن مجتمع عادل، حيث لا تُحمَّل الفئات الأقل حظًا أعباء التلوث والمخاطر بينما تُحرم من المشاركة في صنع القرارات التي تمس حياتها اليومية. وهذا ما يجعل من العدالة البيئية قضية مركزية لا غنى عنها في أي مشروع جاد للتنمية المستدامة.

النتائج:

- تتجلى ظاهرة "العدالة البيئية" في ثلاثة أبعاد مترابطة: التوزيعي (توزيع الأعباء)، الإجرائي (المشاركة في القرار)، والاعترافي (احترام الهويات)، وغياب أي بعد منها يُعمّق الظلم.
- التوزيع غير العادل للمخاطر البيئية هو نتاج لسياسات تخطيطية وصناعية توجه الأنشطة الملوثة نحو المناطق التي تسكنها مجتمعات ضعيفة سياسيًا واقتصادياً.
- العرق والدخل المنخفض يظهران كعوامل تنبؤية أقوى من غيرها في تحديد قرب المجتمعات من مصادر التلوث.
- تسجل فجوة واضحة في إنفاذ القوانين البيئية حيث تكون معدلات التفتيش والرقابة أقل في المجتمعات الفقيرة مقارنة بالمناطق الميسورة حتى عند تكافؤ حجم الانتهاك.
- ضعف التشريعات البيئية في الواقع الميداني لا ينبع فقط من نقص الموارد، بل من هيمنة المصالح الاقتصادية والسياسية التي تهمش صحة الفئات الأقل نفوذاً.
- غياب المشاركة المجتمعية الفعالة في صنع القرار البيئي يحول السكان إلى "ضحايا سلبيين" لسياسات لا يملكون فيها صوتاً، مما يرسخ دورة التهميش عبر القنوات البيئية.
- التهميش البيئي غالبًا ما يكون متعدد الأبعاد، حيث يتفاعل الفقر مع الموقع الجغرافي والهوية الاجتماعية ليُنتج "تراكم حرمان" يزيد من هشاشة المجتمعات أمام المخاطر.

التوصيات:

توصلنا من خلال البحث إلى عدة توصيات أهمها:

ISSN : 3740-2791
2026/07/05

- تعزيز الشفافية في قرارات التخطيط العمراني والصناعي من خلال نشر خرائط استخدام الأراضي وبيانات التراخيص الصناعية بشكل مفتوح وسهل الوصول، مما يمكّن المجتمعات المحلية من مراقبة القرارات التي تؤثر على بيئتها.
- إلزام الجهات المانحة للتراخيص الصناعية بإجراء تقييم أثر بيئي تراكمي يأخذ في الاعتبار العبء البيئي التاريخي الذي تتحمله المجتمعات المهمشة، وليس فقط التأثير الفردي للمنشأة الجديدة.
- تطوير آليات مشاركة مجتمعية فعّالة وملزمة قانونًا في مراحل صنع القرار البيئي، تشمل مشاورات مبكرة وتمويلًا لتمكين المجتمعات الضعيفة من تقديم استشارات فنية مستقلة.
- تخصيص موارد إضافية للرقابة البيئية في المناطق المهمشة لسد "فجوة الإنفاذ"، مع نشر تقارير دورية عن أنشطة التفتيش والغرامات المفروضة حسب الموقع الاجتماعي والاقتصادي.
- دمج مفهوم العدالة البيئية في السياسات الوطنية للتنمية المستدامة، مع وضع مؤشرات قابلة للقياس لتتبع التوزيع المكاني للمخاطر البيئية وعلاقته بمؤشرات التهميش الاجتماعي.
- دعم المنظمات المجتمعية المحلية في المناطق المهمشة لتحسين قدرتها على المناصرة والرقابة، من خلال التمويل والتدريب على الأدوات القانونية والفنية المتعلقة بالحقوق البيئية.
- مراجعة التشريعات البيئية لضمان تضمين أبعاد العدالة الثلاثة (التوزيعية، الإجرائية، والاعترافية)، مع الاعتراف صراحةً بحق المجتمعات المتأثرة في بيئة صحية كحق إنساني أساسي لا يتأثر بالوضع الاقتصادي أو الجغرافي.

المراجع:

المراجع العربية:

–لبنك الدولي. (2013). تلوث الهواء في القاهرة الكبرى: مذكرة قطاعية (تقرير رقم 73074). واشنطن: البنك الدولي.

–برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2016). تقرير التنمية البشرية العربية: الشباب وآفاق التنمية في واقع متغير.

–الحمزة، بلال، وعبد الفتاح، نورالدين. (2024). البطالة والشباب: منبع التهميش وتزايد السلوك المنحرف. مجلة إستراتيجية إدارة المنظمات، (6).

–سلاطنية، بلقاسم، وبن تركي، أسماء. (2012). تشكل صور من الاستبعاد الاجتماعي – الفقر والبطالة – في الجزائر. مجلة العلوم الإنسانية، (2).

–عبدالحسين، تهاني طالب. (2016). قياس مستوى التهميش الاجتماعي لدى المرأة العاملة وعلاقته ببعض المتغيرات. مجلة الأستاذ، 217(2).

–صبرينة، حمود. (2022). العدالة البيئية: دراسة في الأبعاد النظرية والقانونية (أطروحة دكتوراه غير منشورة). جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية.

–الجنابي، سلام أحمد غجر. (2014). التهميش الاجتماعي وعلاقته بالاتجاهات نحو الموت والإحساس بالخلود الرمزي لدى تدريسي الجامعة (أطروحة دكتوراه غير منشورة). جامعة بغداد.

–سميثسونيان لتعليم العلوم. (2022). العدالة البيئية: كيف يمكننا إنشاء بيئات صحية للمجتمع. مؤسسة سميثسونيان.

–قوندي، سميرة. (2016). مفهوم التهميش الاجتماعي في المجتمع: إشكالية نظرية. مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية، (47)

–أحمد، شريف محمد، وعلي، إيمان أحمد. (2024). مفهوم الفقر وأسبابه: دراسة تحليلية مع التركيز على الواقع المصري. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية.

–المولودي، محمد، والمحرزي، الحسن. (2022). العدالة البيئية: المفهوم والمقاربات. مختبر التراب، التراث والتاريخ، جامعة سيدي محمد بن عبدالله، فاس.

–عاطف، محمد. (2006). قاموس علم الاجتماع. مصر: دار

ISSN : 3740-2791
2026/07/05

المعرفة الاجتماعية.

–عبد الجواد، مصطفى خلف. (2008). التحضر والاستبعاد الاجتماعي في مصر. ورقة مقدمة إلى مؤتمر التحديث والتغير في مجتمعاتنا – تقييم التجارب واستكشاف الآفاق، مركز الدراسات المعرفية، جامعة عين شمس، القاهرة.

–بومعراف، منال، والعيد، عماد. (2025). النظريات المفسرة لمشكلة التهميش الاجتماعي وآثارها على المجتمع. مجلة إستراتيجية إدارة المنظمات، ص 41.

–المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية. (2024). التقرير السنوي لقسم العدالة البيئية والمناخية.

–ها، ميليسا، وشليجر، راشيل. (2022). العلوم البيئية (ترجمة عربية). منصة LibreTexts.

–عدلي، هويدا. (2024). في فهم التهميش الاجتماعي وسبل المعالجة. مجلة آفاق اجتماعية، (6)، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء.

المراجع الأجنبية:

–Arney, J. (2025, September 6). Environmental justice. Encyclopedia Britannica. Retrieved https://www.britannica.com/topic/environmental-justice.

–American Environmental Justice Movement. (n.d.). Internet Encyclopedia of Philosophy. https://iep.utm.edu/enviro-j/?utm_source

–Skelton, R., & Miller, V. (2025, August 14). The Environmental Justice Movement. NRDC. https://www.nrdc.org/stories/environmental-justice-movement?utm_source

–United States Environmental Protection Agency. (2023). Environmental Justice

–Bullard, R. D. (1990). Dumping in Dixie: Race, class, and environmental quality. Boulder, CO: Westview Press.

–Schlosberg, D. (2007). Defining environmental justice: Theories, movements, and nature. Oxford: Oxford University Press.

–Kuehn, R. (2003). A taxonomy of environmental justice. In C. Rechtschaffen & E. Gauna (Eds.), Environmental justice: Law, policy and regulation (pp. 6–11). Durham, NC: Carolina Academic Press..

–Fraser, N. (2004). Justice sociale, redistribution et reconnaissance. Revue du MAUSS, 23(1), 152–164.

–United Church of Christ, Commission for Racial Justice. (1987). Toxic wastes and race in the United States: A national report on the racial and socio-economic characteristics of communities with hazardous waste sites. New York: Public Data Access.

–Bullard, R. D., Mohai, P., Saha, R., & Wright, B. (2007). Toxic wastes and race at twenty: 1987–2007. Cleveland, OH: United Church of Christ Justice & Witness Ministries.

–Bullard, R. D. (1990). Dumping in Dixie: Race, class, and environmental quality. Boulder, CO: Westview Press.

–Jadaliyya. (2021). 'We want to

ISSN : 3740-2791
2026/07/05

breathe': Environmental activism in Gabes, Tunisia. https://www.jadaliyya.com/Details/32180

–Mikati, I., Himes, A., Hu, M., Richmond, B., & Konisky, D. M. (2021). Environmental injustice in Clean Water Act enforcement: Racial and income disparities in inspection time. Environmental Research Letters, 16(8), 084020. https://doi.org/10.1088/1748-9326/ac1225

–Konisky, D. M. (2009). Are policy tools racially equitable? Racial disparities in exposure to environmental policy instruments. Policy Studies Journal, 37(3), 461–482. https://doi.org/10.1111/j.1541-0072.2009.00318.x

–United Nations Environment Programme (UNEP). (2019). Environmental Rule of Law: First Global Report. Nairobi: UNEP. https://www.unep.org/resources/report/environmental-rule-law-first-global-report

PAX. (2017). Iraqi communities concerned over a polluted future https://ceobs.org/iraqi-communities-concerned-over-a-polluted-future